الحرب الروسية الأوكرانية من منظور مقاربة مركب الأمن الإقليمي

Russian-Ukrainian war from perspective of regional security complex approach

عبد الرفيق كشوط

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – الجزائر

abderrafik.kechout@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/10 تاريخ القبول: 2023/06/07 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

يستهدف هذا المقال تقديم تفسيرات وتحليلات للحرب الروسية الأوكرانية من منظور مركب الأمن الإقليمي، خاصة وأنه يقدم منحى غير تقليدي لفهم المعضلة الأمنية العالمية، ولان الحرب الروسية الأوكرانية تقع ضمن المجال المعرفي والجغرافي للمدخل الإقليمي فإن تفسيرها يكون من خلال منظور مركب الأمن الإقليمي حتى نصل إلى نتائج موثوقة وذات مصداقية.

وعليه فإن بحث هذه الإشكالية سيوصلنا إلى أن دراسة الظواهر في العلاقات الدولية التي تقع في نطاق جغرافي محدد ينبغي أن يكون ضمن المدخل الإقليمي، وأن الحرب الروسية الأوكرانية كانت ناتجة عن الاختلافات حول تصور الجهات الإقليمية الفاعلة في محيط كلا الدولتين، إضافة إلى الاختلافات التاريخية والاجتماعية والإستراتيجية المتداخلة بينهما بحكم التقارب الجغرافي والتضاد الجيواستراتيجي.

كلمات مفتاحية: الحرب الروسية الأوكرانية، الأمن الإقليمي، مركب الأمن الإقليمي، الأمن.

Abstract:

This article aims to provide interpretations and analyzes of the Russian-Ukrainian war from the perspective of the regional security complex, especially as it presents an unconventional approach to understanding the global security dilemma.

Therefore, examining this problem will lead us to the conclusion that the study of phenomena in international relations that fall within a specific geographical scope should be within the regional approach, and that the Russian-Ukrainian war was the result of differences over the perception of regional actors in the vicinity of both countries, in addition to historical, social and strategic

differences. overlapping between them by virtue of geographical proximity and geostrategic opposition.

Keywords: Russian-Ukrainian war, Regional security complex, regional security

المؤلف المرسل: عبد الرفيق كشوط abderrafik.kechout@univ-jijel.dz

مقدمة:

مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية قدمت العديد من الدراسات التي استهدفت وضع تفسيرات لما شكل تحولا عميقا لمسألة الأمن في القارة الأوروبية وفق مقاربات متعددة، غير أن تعقد هذه الحرب من جهة ووقوعها في مجال جغرافي متداخل بين الدولتين قد جعل من التفسيرات المقدمة لها عاجزة على تقديم تصور منطقي لمسبباتها من جهة ونتائجها ومآلاتها من جهة أخرى،ولأن هذه الحرب لم تكن وليدة اللحظة ولم تكن منسجمة مع ما أفرزته الثورة المعلوماتية فإن خلفياتها المتعددة ومجالها الجغرافي قد فرض موضوعيا اعتماد المدخل الإقليمي كأكثر المداخل تفسيرا لها خاصة وأنه من بين أقوى المداخل تفسيرا وتحليلا للمسائل الأمنية العالمية ضمن ما اصطلح عليه في الدراسات الأمنية مركب الأمن الإقليمي، وعليه ستكون إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن لمقاربة مركب الأمن الإقليمي تقديم تفسيرات أكثر موضوعية للحرب الروسية الأوكرانية؟

حيث نفترض لمعالجة هذه الإشكالية أن الحرب الروسية الأوكرانية مرتبطة بما يقوم عليه مركب الأمن الإقليمي من كشف المظاهر الأمنية التي تعيشها كلا الدولتين في إقليمهما، إضافة إلى احتمال أن يكون المدخل الإقليمي عاجزا على تقديم تصور منطقي لمسببات ومآلات هذه الحرب على أساس وجود قوى وفواعل غير إقليمية مما سيؤدي إلى إخراج هذه الحرب من نطاقها الإقليمي إلى النطاق العالمي وبالتالي اعتماد مداخل أخرى غير إقليمية لفهمها.

وعلى هذا الأساس يستهدف هذا البحث جملة من الأهداف أهمها تقديم تفسير منطقي لمسببات ومن تم مآلات الحرب الروسية الأوكرانية بالعمل على توأمة الجوانب النظرية والجوانب الامبريقية، مع التأكيد على صدقية ومصداقية المدخل الإقليمي لفهم المشكلات الأمنية الواقعة ضمن نطاق جغرافي معلوم الفواعل، وأخيرا الترويج أكثر

لاعتماد المدخل الإقليمي وفق مقاربة مركب الأمن الإقليمي في تفسير العديد من الظواهر والمشكلات الأمنية العالمية بعيدا عن المداخل النظرية المستهلكة.

معتمدين في هذا المنهج التاريخي وذلك حتى نعود إلى بداية الأزمة الروسية الأوكرانية وتشعباتها التاريخية المرتبطة بكل من الجوانب الاجتماعية والثقافية ذات الإرث التاريخي المشترك، والمنهج المقارن حتى نوضح الاختلافات الناشئة عن تعدد الفواعل والقضايا في المحيط الإقليمي لكلا الدولتين على أساس أن كل من روسيا وأوكرانيا ليستا على اتفاق وتتطابق في الرؤى المتعلقة بالفواعل في محيطهما المشترك من جهة والمخاوف الأمنية المتناقضة في ذات الإقليم من جهة أخرى، كما تم الاعتماد على أداة تحليل المضمون وذلك لتحليل البيانات والخطابات التي توصف بأنها مؤثرة على مجريات الحرب وتطورها.

ولفهم موضوع الدراسة قمنا بتقسيمها إلى العناصر التوجيهية التالية:

- **نظرية مركب الأمن الإقليمي: تفكيك الأساسات الأنطولوجية والمعرفية.**
- مركب الأمن الإقليمي: الدلالات والمعاني:
- المركبات الأمنية الإقليمية: المستويات والأنواع.
- **الحرب الروسية الأوكرانية: التصورات والمخاوف الأمنية ...منطق التشعب والاختلاف**
- الحرب الروسية الأوكرانية من منظور مركب الأمن المعياري...مخاوف وفوضى أمنية لفواعل متعددة متناقضة.
- الحرب الروسية الأوكرانية من منظور المركبات الأمنية المركزية...مركزية القوة والهيمنة.

1. نظرية مركب الأمن الإقليمي تفكيك الأساسات الانطولوجية والمعرفية.

لفهم أسس التحليل المعتمدة في نظرية مركب الأمن الإقليمي، نجد من الضروري بحث الركائز الانطولوجية والمعرفية التي تقوم عليها هذه النظرية، ذلك أن تفسير الظواهر في العلاقات الدولية ومن ثم التنبؤ بمآلاتها ينبغي أن يكون ضمن قوالب نظرية تجريدية التي توفر الأدوات اللازمة للوصول إلى نتائج علمية موثوقة، وأن غياب هذه القوالب سيصعب أولا القدرة التحليلية وثانيا لا يمكن الوصول إلى الحقيقة والقيمة العلمية المرجوة من التحليل، وعلى هذا الأساس اقتضت الضرورة المنهجية والموضوعية أن يتم أولا التعرف على هذه الأدوات النظرية وركائزها ومن تم إسقاطها على الظاهرة محل الدراسة، ولان الحرب الروسية الأوكرانية تقع جغرافيا

في إقليم جغرافي مشترك فقد أوجب ذلك تحريك جميع الأدوات التحليلية والتفسيرية التي لها القدرة على تقديم توضيحات وتفسيرات لهذه الحرب، وعلى هذا الأساس فقد تم اختبار العديد من الأدوات النظرية التي قدمت تفسيرا لها، غير أن أصوبها وأجودها تلك التي كانت ضمن مقاربة مركب الأمن الإقليمي، وهو ما سنعمل على توضيحه من خلال العناصر التي ستساق لاحقا وتباعا.

1.2. مركب الأمن الإقليمي: الدلالات والمعاني:

إن إعطاء المستوى الإقليمي للأمن سيسهل من عملية فحص مضمونه وإعطاءه مدلولا ذا صدقية أعمق، ولكن قبل ذلك ينبغي الإشارة إلى أن إدخال الترتيب الإقليمي كوحدة تحليل كان نتيجة للتعبير والكشف عن حالة الدول التي تعيش اضطرابات أمنية مستمرة جراء المظاهر الأمنية التي تحدث في إقليمها.

لقد كان لتحديد المرجعيات الأمنية في تحديد الإشكالية الأمنية أحد المعطيات الرئيسة في رسم الخارطة المفاهيمية للأمن، أما من ناحية الأمن ضمن نظرية مركب الأمن الإقليمي لا يتم البحث عن الوحدات المرجعية بقدر ما يتم التعامل مع التهديدات والمخاطر بمنطق الجماعية من قبل الفاعلين الذين يصبح التنسيق الإقليمي فيها كهوية جماعية وما الوحدات المرجعية إلا تحصيل حاصل لمفهوم شامل. (Buzan, 2003, p. 44)

ومنه يعرف " بوزان " الإقليم بأنه :" نظام فرعي هام ومتميز بكونه ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول جعلها مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض ".(Reynolds, 2009, p. 13)

وبحسب " بوزان " يمكن أن يقدم لنا المستوى الإقليمي ثلاث إضافات رئيسة في الدراسات الأمنية.

أولا: يقدم ولأول مرة أحد المستويات المناسبة من التحليل في الدراسات الأمنية.

ثانيا: يقدم إمكانية تنظيم الدراسات الإمبريقية في هذا الحقل.

ثالثا: يقدم إمكانية بناء السيناريوهات على أطر نظرية انطلاقا من الأشكال الأمنية المعروفة واقعيا.(Buzan, 2003, p. 45)

كما تتموقع "نظرية مركب الأمن الإقليمي" من الناحية النظرية في الدراسات الأمنية بين النظرية الواقعية الجديدة و النظرية البنائية في شكل سد للفجوة المعرفية التي كانت بينهما من خلال الحديث عن مفهوم الأمننة ودورها في إعطاء البعد

الإقليمي محتوى أساسي في الدراسات الأمنية وهو ما يقدم تفسيرات ملائمة لمجريات الأحداث السياسية وغيرها.(Reynolds, 2009, p. 16)

وقد حدد " بوزان " مجموعة خصائص تميز مركب الأمن الإقليمي عن باقي الترتيبات الأمنية الأخرى في كونه:

- الإدراك المشترك لطبيعة التهديدات والمخاطر.
- أن يعبر التنسيق الأمني على وجود هوية مشتركة التي تدل بدورها على وجود وظائف وقيم مشتركة.
- الاعتماد المتبادل لدرجة اعتبار المشاغل الأمنية فيما بينهم واحدة.
- التخلي عن فكرة الأمن التعددي وتحقيق الأمن القومي بمعزل عن باقي الدول بل النظر للأمن على أنه كتلة واحدة بين جميع دول الإقليم.

وكل هذا سيسهل من عملية الأمننة التي تكون عبر خطاب أمني موحد يستهدف توحيد التهديدات والمخاطر المحتملة.(Buzan, 2003, p. 45)

ويتم تعريف " مركب الأمن الإقليمي " حسب " بوزان " من خلال كونه " أنماط دائمة من الصداقة والعداوة والاعتماد الأمني المتبادل والمترابط جغرافيا والتي تكون في شكل أنماط تحت العالمية"، كما يمكن أن تتأثر هذه العلاقات بالعوامل التاريخية والحضارية والثقافات المشتركة.(Buzan, 2003, p. 45)

ويشير " بوزان " إلى أن مفهوم " المركب الأمني الإقليمي " يستند إلى فكرة التفاعل بين الوحدات المتقاربة جغرافيا كما يستند إلى فكرة الفوضوية في نتائج توازن القوة ومن ناحية أخرى يستند أيضا على الضغوط التي تنجر عن القرب الجغرافي الذي يدفع نحو توليد المزيد من التفاعلات التي تصبو لمزيد من الأمن سواء كان ذلك بين الدول المتقاربة جغرافيا أو بين الدول التي تقع في مناطق أبعد.(Buzan, 2003, p. 45)

كما يؤكد " ووالت " في نفس السياق على أن التجاور الإقليمي يزيد من قوة الأمن الذي تبحث عنه الدول، خاصة مع التهديدات المتحركة والمتنقلة والعابرة للحدود القومية، وبالتالي يرى " ووالت " بأن التقارب الجغرافي الإقليمي يكون أكثر تأثيرا ووضوحا وقوة على التفاعل الأمني أكثر من القطاعات الأخرى، العسكرية والاجتماعية والسياسية والبيئية ويكون أقل تأثيرا في القطاع الاقتصادي. (Buzan, 2003, p. 46)

إلا أن " بوزان " يعترف بأن المجتمع الدولي مهيكل في شبكة عالمية أمنية مترابطة ومتناسقة على اختلاف مسببات ترابطها، بيد أن القرب الجغرافي عادة ما

يدفع فيه غياب الأمن إلى التقارب الذي ينتج أنماطا متعددة من الاعتماد الأمني المتبادل في الإقليم، حيث يكون الترابط و الاعتماد الأمني في المركب الأمني أكثر كثافة من الدول التي تكون خارجه.(Buzan, 2003, p. 46)

فكرة أساسية أيضا لدى " بوزان " و "والت " في مركب الأمن الإقليمي تقوم على أن الدول الكبرى التي لها من القوة العسكرية والاقتصادية ما يجعلها تضمن أمنها وتتفاعل مع التهديدات التي تتحرك بسهولة عبر المسافات القصيرة بوثيرة أكبر من المسافات الطويلة عادة لا تحتاج إلى الاصطفاف في إطار المركب الأمني الإقليمي نظرا لتجاوز عامل المسافة ومستوى الأنظمة الإقليمية الفرعية بيد أن الدول الأقل قوة والأبعد جغرافيا يدفعها الخوف من تراجع أمنها إلى التهيكل في إطار المجمعات الأمنية لضمان الأمن القومي كما يدفع عدم قدرة الدول الصغرى على صيانة أمنها الداخلي إلى اللجوء إلى القوى الكبرى وبناء تحالفات معها وهو ما يقود إلى اختراق المركب الأمني الإقليمي.(Buzan, 2003, p. 46)

1.2. المركبات الأمنية الإقليمية: المستويات والأنواع.

يقدم كل من " بوزان " و " ووالت " أربعة مستويات فرعية عن نظرية مركب الأمن الإقليمي التي كانت بمثابة تنظيم للإطار الفكري في الدراسات التجريبية للترتيبات الأمنية الإقليمية هي:

- **المستوى الداخلي لدول الإقليم**: وخصوصا جوانب الضعف التي تتولد محليا جراء ضعف الاتصالات بين دول الإقليم في تعريف الهواجس الأمنية وهو ما يؤدي ببعض الدول إلى تهديد الهيكل الأمني حتى وإن لم تكن لها نوايا عدوانية.
- **مستوى العلاقات بين دولة ودولة أخرى** والتي توصف الإقليم على أنه علاقات ثنائية.
- **مستوى العلاقة بين الإقليم والأقاليم الأخرى المجاورة**: وهنا يفترض أن تكون العلاقة محدودة ونسبية على اعتبار أن الإقليم يعرف على أن العلاقات الداخلية هي الأكثر أهمية، أما في حالة وجود تغيرات في مستوى الاعتماد الأمني المتبادل يمكن أن تحول هذه العلاقة إلى مستوى أكبر وفي حالة عدم التماثل بين دول الإقليم والقوى العالمية الأخرى يمكن أن تحول هذه العلاقة في اتجاه واحد وهو الأمر الذي يزيد من قوة الإقليم بدل أضعافه.

- **مستوى دور القوى العالمية في الإقليم**: الذي يشير إلى التفاعل الأمني بين الهياكل الأمنية العالمية والهياكل الأمنية الإقليمية.(Buzan, 2003, p. 51)

إن الهدف من وراء الحديث عن نظرية مركب الأمن الإقليمي يكمن بالأساس في وضع معيار يمكن من خلاله تحديد وتقييم التغيرات التي تحدث على المستوى الإقليمي، ولاحتواء هذه النظرية على البعد الإقليمي الجغرافي الذي يصلح لمراقبة تبات وتغير وتميز واستمرارية الأحداث التي تحدث فيه إقليميا زاد من أهمية هذا الترتيب الأمني كما تبرز أهمية المركب الأمني الإقليمي واختلافه عن باقي الترتيبات الأمنية الأخرى من خلال النقاط التالية:

- الحد الذي يميز بين ترتيب " مركب الأمن الإقليمي " وباقي الترتيبات الأمنية الأخرى المشابهة لها.

- فوضوية البنى وهو ما يعني أن ترتيب المركب الأمني الإقليمي يجب أن يكون بين دولتين مستقلتين أو أكثر.

- القطبية والتي تضمن توزيع القوة بين جميع الوحدات المشكلة له.

- البناء الاجتماعي الذي يغطي أنماط العداوة والصداقة بين الوحدات. (Buzan, 2003, p. 53)

ويدل التكوين الخاص للمركب الأمني الإقليمي أنها مفتوحة على ثلاث احتمالات للتطور هي:

- أن يحافظ على ما هو عليه مما يعني أنه لن تكون أي تغييرات مهمة في هيكله الأساسي.

- التحول الداخلي وهو ما يعني تغيير البنى الداخلية تكيفا مع التغيرات في الحدود الخارجية بسبب فوضوية البنى كالتفكك أو الانفتاح أو الاندماج أو التحول بسبب الأنماط المسيطرة على الصداقة / العداوة كالتحولات الإيديولوجية أو الحرب أو التغيرات في القوى المهيمنة.

- التحول الخارجي وهو ما يعني أن الحدود الخارجية ستتوسع وتتغير العضوية في المركب الأمني الإقليمي وعلى الأرجح أن يتحول المركب الأمني الإقليمي عبر طرق أخرى منها المخاوف الأمنية غير التقليدية كالخوف من الأسلحة النووية الإسلامية بالنسبة لباكستان وإسرائيل.(Buzan, 2003, p. 53)

ويشير " بوزان " إلى أن طبيعة التحولات التي يمكن أن تمس هيكل " المركب الأمني الإقليمي " والتحول في طبيعة القطبية من الأحادية إلى التعددية أو التحول في

الصداقة و العداوة سيكون لها أثرها في تحديد طبيعة و أنواع " المجمعات الأمنية " والتي يقدمها على النحو التالي:

- **الأولى**: المركبات الأمنية الإقليمية المعيارية *Standard Regional Security Complexs* والتي يميزها عن المركزية، بكونها مجمعات تسودها الفوضى في هيكلها نتيجة الاستقطاب الذي تمارسه الوحدات الدولية الكبرى في إقليمها، كما تتحدد انطلاقا من وجود قوتين عظميتين أو أكثر تهيمن على التفاعلات الحاصلة في المركب الإقليمي وتهيمن الأجندة العسكرية/ السياسية على جميع التفاعلات التي تحدث داخليا.(Buzan, 2003, p. 55)

- **الثانية**: المجمعات الأمنية الإقليمية المركزية *Central Regional Security Complexs* تندرج ضمن هذا النموذج أربعة أشكال رئيسة نذكر منها ما يعبر على أن يكون المركب الأمني مركزيا وهو أن تكون قوة مهيمنة وحيدة أو أحادية قطبية في المركب مثل روسيا في رابطة الدول المستقلة أو الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية، ولا يسمح التقارب في القوة بين دول الإقليم بتحديد قطب إقليمي أخر مما يترك القوة الأكثر هيمنة من السيطرة والبقاء كقوة مركزية في المركب الأمني الإقليمي كما لا يهم أن تكون قوة إقليمية أكثر قوة في إقليمها من السيطرة على الإقليم. (Buzan, 2003, p. 56)

- **الثالثة**: المركب الأمني الإقليمي المؤسساتي *Institutional Regional Security Complex* ويختلف عن سابقيه في كونه ينطوي على مؤسسات متكاملة وليس على قوة واحدة، بل مركزية المؤسسات التي شكلها أعضاء المركب الإقليمي والتي تعمل على توحيد المعاملة فيما بينها مع المخاوف الأمنية، حيث يوفر الاتحاد الأوروبي أحسن مثال على المركب الأمني الإقليمي المؤسساتي كما يمكن أن يكون مثال جيد للجماعة الأمنية.

كما توجد بعض الحالات التي لا تنسجم مع الفئات التي سيقت آنفا خاصة مع وجود قوى عظمي تهيمن ليس فقط على الإقليم بل على مجريات التفاعلات الدولية موجدة لنفسها مجمعات أمنية مستقلة، ونذكر منها مثلا " المجمعات الأمنية الإقليمية للقوى الكبرى *Great Power Regional Security Complexes* "بالإضافة إلى " المجمعات الأمنية الكبرى *Super Complexes* " التي تتضح جليا في أسيا.(Buzan, 2003, p. 59)

2. الحرب الروسية الأوكرانية: التصورات والمخاوف الأمنية ...منطق التشعب والاختلاف.

3.1. الحرب الروسية الأوكرانية من منظور مركب الأمن المعياري...مخاوف وفوضى أمنية لفواعل متعددة متناقضة.

رغم الروابط التاريخية والثقافية المشتركة التي تجمع روسيا بأوكرانيا إلا أن المعضلة الأمنية بينهما في تفاقم مستمر دفعت باتجاه مزيد من التناقضات بل حتى الصدام بينهما والذي عبرت عنه عديد المواقف في السياسة الخارجية لكلا البلدين، خاصة ما تعلق بطبيعة الفواعل في الإقليم المشترك وأمن الطاقة والمخاوف الأمنية المتابينة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحرب الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا لم تكن وليدة اللحظة، ذلك أن الأحداث التي شهدها المحيط الإقليمي الروسي الأوكراني سنة 2013 مع ما عرفه إقليم القرم من مناوشات ثم الاستفتاء المفضي لضم شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي والعقوبات الدولية على هذا الأخير كان أحد أبرز الأسباب والدوافع لهذه الحرب.

لذلك فإن المتابع لمجريات الحرب يرى بوضوح أنها مرتبطة بقضايا الأمن الإقليمي الأخرى، وهذا لما لها من تداعيات على البلدان المجاورة، كاشفة عن التغير في طبيعة الديناميكيات الأمنية التي تتهيكل وفق نمط الصداقة والعداء بناء على التفاعلات الإيجابية أو السلبية التي تبديها مختلف الفواعل اتجاهها وفق أسس مركب الأمن الإقليمي المشار لها سابقا، وعليه يتضح لنا المجال الإقليمي لهذه الحرب أولا من خلال المجال الجغرافي الذي يظم كل من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا, إلى جانب المناطق الفرعية الأخرى كالقوقاز واسيا الوسطى للاعتبارات السياسية والثقافية، وثانيا من خلال أنماط العداوة والصداقة المعبرة عن تفاعلات دول هذا الإقليم اتجاه الحرب.(Sarıkaya, 2017, p. 35)

للإشارة يعد الإقليم الروسي الأوكراني أكثر بيئة غير مستقرة نظرا للتماس المرتبط بالهوية الثقافية التي ترى فيها روسيا امتدادا هوياتيا لها، وهو الأمر الذي تعتبره أوكرانيا تهديدا لعمقها وتواجدها الثقافي من حيث أنها مختلفة عن روسيا هذه الأخيرة التي لطالما اعتبرت أوكرانيا جزءا لا يتجزأ منها على خلاف دول القوقاز أو دول أسيا الوسطى.

ولتحقيق فهم أوسع لهذه الحرب نجد من الضروري وهو ما تفرضه متطلبات التحليل وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي أن نتحدث عن الاتحاد الأوروبي كأحد أكثر الفواعل الإقليمية التي تختلف بشأنها التصورات الروسية الأوكرانية حول طبيعة الفواعل في المنطقة ونشاطها، خاصة مع الوعود المستمرة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا للانضمام إليه، وبالتالي جعل الاتحاد الأوروبي على تماس مباشر مع روسيا وهو ما ترفضه الاعتبارات الإستراتيجية والعسكرية الروسية، وبالتالي فإن تحليل الحرب الروسية الأوكرانية يكون من خلال العلاقات الروسية الأوكرانية الأوروبية وفق ما ينص عليه مركب الأمن الإقليمي، رغم التضاد الجيوسياسي والجيواستراتيجي بين هذه الفواعل الذي لا تقر به النظرية سالفة الذكر.

في دراسة تم تقديمها سنة 2003 من طرف كل باري بوزن وأول ويفر في إطار إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، تم تقسيم أوراسيا إلى مجموعة مركبات أمنية فرعية، كان المركب الأمني ما بعد الاتحاد السوفيتي الذي يظم روسيا وأوكرانيا إلى جانب القوقاز ودول البلطيق ودول أوروبا الشرقية أكثر الأقاليم الفرعية تأثرا وارتباطا بما تفرزه المخاوف الأمنية للدول المنضوية تحث هذا المركب الأمني، مما شكل مركب أمني إقليمي أكثر اتساعا يدخل ويعترف بأوروبا فاعلا أساسيا فيه، الأمر الذي جعل هذا الإقليم بعيدا عن الاستقرار نظرا لإمكانات تفكك الهوية المشتركة أو تمييعها. (Sarıkaya, 2017, p. 37)

وبحسب كل من بوزان وويفر فإن المركب الأمني الإقليمي الذي يتشكل من أوكرانيا وأوروبا يعد أكثر تماسكا نظرا لتطابق المخاوف الأمنية على خلاف المركب الأمني الإقليمي الذي يتشكل من روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا الذي يعد أقل تماسكا لعدم تطابق التصورات حول المخاوف الأمنية في المنطقة، خاصة وأن أوكرانيا أكثر المؤثرين في المنطقة خاصة على الأوروبيين الذين يعتبرونها خلفية وحاجز أمني مهم لمجابهة روسيا، وهو ما عبرت عنه الأحداث لاحقا. (Sarıkaya, 2017, p. 38)

كما نجد من الضروري القول أن تفاقم المعضلة الأمنية بين روسيا وأوكرانيا كان ناتجا أيضا عن عدم الاتفاق على تحديد الفاعلين الدوليين في الإقليم وأن الروابط الهوياتية والتاريخية بين البلدين لم تقدم الإضافة المطلوبة لضبط سلوكهما اتجاه بعضهما، مما أثر على أنماط العداوة والصداقة التي تم فحصها سابقا والتي قادت إلى

نتيجة حتمية وهي الصدام المباشر بين الدولتين نظرا لتدخل فاعلين خارجيين في التأثير على العلاقات التاريخية والهوياتية التي تربطهما.

وبحسب تقدير المنظر ألكسندر دوجين فإن بناء مركب أمني إقليمي في المنطقة يفترض بناء شريط عازل من الدول يتكون من مجموعة دول حدودية لها تحالفات مع الفاعلين غير اقليميين وفي نفس الوقت ليست قادرة على مواجهة روسيا وهو الأمر الذي تطابق مع ما مثلته أوكرانيا باعتبارها دولة عازلة، وبالتالي سيكون المركب الأمني مرتبط بما يحدث من التفاعلات التي تقوم بها روسيا وأوكرانيا من مجابهة غير مباشرة مع الفاعلين الآخرين خارج الإقليم، مما يؤدي في حالة من الترابط إلى عدم فصل أمن هذه الدول عن بعضها البعض.(Big-Alabo, 2022, p. 22) غير أن هذا المركب فشل نظرا لسيطرة القوى الخارجية على توجيه تفاعلات القوى الإقليمية وذلك بجعل أوكرانيا أكثر ارتباطا بالقوى الخارجية من ارتباطها بالقوى الإقليمية، الأمر الذي فكك التحالف الإقليمي لصالح التحالف الخارجي ما جعل المخاوف الأمنية الروسية تزداد وتتعاظم لديها فكرة التهديد الغربي وإمكانات التماس العسكري المباشر مع الدول الغربية وكل ذلك سيؤدي إلى وضع العمق الاستراتيجي الروسي محل تهديد حقيقي وهو ما لم يقبله صانع القرار الروسي.

3.2. الحرب الروسية الأوكرانية من منظور المركبات الأمنية المركزية...مركزية القوة والهيمنة:

من منظور المركب الأمني الإقليمي المركزي نجد العديد من المؤشرات التي قادت إلى الصدام بين البلدين وقد كان في مقدمتها الطموح الأوكراني في أن تكون أحد أكثر المنافسين لروسيا في إقليمها المجاور مما احدث صدعا جديدا على مستويين: الأول واقع عموديا بين النخبة الحاكمة في أوكرانيا ومواطنيها غير المتحمسين لمجابهة روسا للاعتبارات التاريخية والهوياتية، والثاني واقع أفقيا بين أوكرانيا كدولة مستقلة تسعى للتأكيد على قوميتها في محيطها الخارجي وروسيا صاحبة الطموح والإرث الإمبراطوري الرافضة بقوة لأي منافسة داخل الإقليم المشترك والمجال الحيوي، ما يعني العمل على إعادة توزيع القوة وفق منطق الصداقة والعداوة مما أدى بهم إلى الدخول في دائرة العداء وهو الأمر الذي جعل روسيا تعتبر ذلك منافسة غير مبررة وغير مرغوبة من جهة، وتهديدا لنفوذها وقوتها ومصالحها من جهة أحرى، مما أوجب التعامل مع الطموح الأوكراني المدفوع والمدعوم غربيا بحزم وقوة.(Big-Alabo, 2022, p. 24)

من جانب آخر فإن التدخل العسكري والسياسي الروسي في أوكرانيا يمكن تفسيره من منطلق التصنيفات المقدمة حول المركبات الأمنية بناءا على تكرار أنماط الصداقة والعداوة وكيفية تشكلها، وفي هذا الصدد صنف باري بوزان ثلاث مجموعات للمركبات الأمنية كانت كلها على قدر متساو من القدرة التحليلة لهذه الحرب، المجموعة الأولى مرتكزة إلى الصراع الذي يمكن تعريفه على أنه نمط من الاعتماد الأمني المتبادل ويتشكل انطلاقا من الخوف من الحرب وتوقع استخدام القوة وأن العلاقات بين القوى المسيطرة تتميز بالعنف والصدام واعتبار بعضها البعض خطر محتمل، وهو المدخل التفسيري لتوقع كل من روسيا وأوكرانيا استخدام العنف ضد بعضهما مما خلق فضاء صراعي صدامي دائم دفع نحو العمل على تشكيل التحالفات العسكرية للتخفيف من حدة التحديات الأمنية الكامنة والمحتملة.(Buzan, 2003)

أما المجموعة الثانية فهي الأنظمة الأمنية والتي تبنى على أساس توصيف الدولة ذاتها في اعتبار باقي الدول ليس خطرا بل تهديدا محتملا وشيكا، مما يدفعها لاتخاذ مجموعة إجراءات هدفها التخفيف من حدة المشكلات الأمنية الناجمة عن تصاعد التوتر بين أنظمة الإقليم،.(Buzan, 2003) وبناء عليه فإن المتابع للحرب الروسية الأوكرانية يرى بجلاء مجموعة التدابير الأمنية التي باشرنها كل من روسيا وأوكرانيا لتخفيف المشكلات الأمنية كالتعبئة العسكرية والقيام بالاستفتاء وضم شبه جزيرة القرم من طرف روسا، وغيرها من الإجراءات.

في حين نجد المجموعة الثالثة على شكل مركب أمني متعدد الأقطاب تغيب معه القوة الوحيدة المسيطرة، تفضل فيه الدول عدم الانخراط في العنف واستخدام القوة العسكرية، وبدلا من ذلك تتجه نحو التعاون والتكامل غير أن ذلك سيؤدي إلى اختراق المركب الأمني الإقليمي بدخول قوى فرعية أخرى مما يقود إلى تفككه فاسحا المجال أمام تصاعد التوتر والصدام من جديد،**(Buzan, 2003)** وهو ما حدث في حرب روسيا وأوكرانيا وذلك من خلال بناء تحالف أوكراني أوروبي أنذر بتفكك المركب الإقليمي بدخول الاتحاد الأوروبي حليفا لأوكرانيا مما زاد من حدة العقدة الأمنية في الإقليم وهو الأمر الذي عجل بنشوب الحرب التي كرست التحالف أكثر وألغت المركب الأمني الإقليمي.

إن ما زاد في تفاقم الوضع الأمني في المنطقة ونشوب الحرب هو الاختراق المتكامل، وتورط قوى خارجية في الهيكل والتشابك الأمني الذي أنتجته بناء على

أجندات خاصة لم تراعي الخصوصية الأمنية وطبيعة الفواعل فيها، وعدم استيعاب وظيفة الكيانات الإقليمية المهيمنة في ضبط تفاعلات البنى الاجتماعية المترسخة في المنطقة، وكل ذلك عبر بناء تحالفات جديدة ذات طبيعة عسكرية مع دولها في بيئة أمنية معقدة، لذلك فإن مثل هذه السياسات ستؤدي إلى التأثير على الفاعلين الإقليميين ويدفع أكثر إلى جعل سلوكهم أكثر عدوانية اتجاه بعضهم، خاصة مع تزايد المأزق الأمني وعدم شعور الفاعلين بالثقة الأمنية.(Acharya, 2007)

مع اقتراب الحلف الأطلسي من الحدود روسيا وشعور هذه الأخيرة بتراجع نفوذها كقوة مهيمنة على الإقليم، خاصة مع رغبة الناتو السيطرة على منطقة البلطيق وإخراج أوكرانيا من الفلك الروسي ضمن الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في توسيع الناتو والإتحاد الأوروبي بالتوسع شرقا، وهو الأمر الذي ترفضه روسيا حتى لا تتحول حدودها مع أوكرانيا وأوكرانيا في حد ذاتها إلى معقل غربي، والسيطرة على الفناء الروسي بحسب تعبير ميرشايمر، ما يمثل تهديدا للمصالح الإستراتيجية الروسية وذلك بجعل التواجد الغربي أمرا واقعا،(Mearsheimer, 2014, p. 02) غير أن ذلك فشل وأفشل معه توجهات النظرية الواقعية بإعلان الحرب على أوكرانيا من جهة وتأكيد روسيا على وجودها كقوة مهيمنة مسيطرة في إقليمها من جهة أخرى.

لذلك فإن الحرب الروسية على أوكرانيا لم تكن وليدة صدفة، بل كانت نتيجة لمجموعة من التراكمات إن على المستوى السياسي المتعلق بما تعتقده روسيا مساسا بالأنظمة السياسية الموالية لها، أو على المستوى الاستراتيجي المتعلق بجعل الغرب عامة على الحدود الروسية سواء بتوسيع الناتو وهو ما تعتبره روسيا خطأ إستراتيجي فادح له عواقب وخيمة على عموم أوروبا خصوصا وأن روسيا ترى في ذلك تهديدا مباشرا، أو بتوسيع الاتحاد الأوروبي على منوال الناتو في إطار مبادرة الشراكة الشرقية الرامية لربط أوكرانيا بالاقتصاد الأوروبي وهو ما تعتبره روسيا تهديدا لمصالحها الاقتصادية في المنطقة.(Mearsheimer, 2014)

ومن جانب آخر فإن حرب روسيا وأوكرانيا لم تكن روسيا لوحدها مسئولة عنها، أولا للاعتبارات المساقة سابقة ولكن أيضا لإصرار الولايات المتحدة وأوربا على خلق أزمة أمنية في المنطقة لمواجهة روسيا بطريقة غير مباشرة عن طريق أوكرانيا، ذلك أنه من غير المعقول في تقدير ميرشايمر أن يتم خلق هذه الاستفزازات دون أن يكون لروسيا رد فعل وأن يكون تسامح مع حلف عسكري متاخما لحدودها، وعليه فإن الرد الروسي لم يكن أبدا مفاجئة للغرب بل كان مخطط له لجر روسيا للحرب ومحاولة

استنزاف قدراتها، غير أن المفاجئة عند الولايات المتحدة وأوروبا تكمن في حجم الملفات المطروحة للمراجعة مع الغرب وأن حرب أوكرانيا لن تتوقف عند حدودها بل بالإمكان أن تزحف نحو دول أخرى جديدة من أوروبا وهو التخوف الذي لم تتوقعه الدول الغربية خاصة مع فشل العقوبات الاقتصادية وعدم جدوى دعم أوكرانيا. (Mearsheimer, 2014)

ويضاف إلى ذلك، فإن للروابط التاريخية والجغرافية والثقافية والاجتماعية تأثير في تشكيل الصداقة والعداوة، ذلك أن الإقصاء الهوياتي والثقافي أو الاجتماعي والعمل على جعل قومية أو هوية مسيطرة على الإقليم سيؤدي إلى إيجاد بيئة مضطربة ومهددة للاستقرار والأمن، وهو الأمر الذي حدث بين روسيا وأوكرانيا على اعتبار النفي الروسي لوجود قومية وهوية أوكرانية منفصلة ومستقلة عن الهوية والقومية الروسية مما دفع أوكرانيا إلى العمل على التأكيد الهوياتي لها، وذلك عبر الترويج للاختلاف الهوياتي والثقافي الأوكراني المنفصل عن روسيا من جهة، وصد المحاولات الروسية المتكررة في اعتبار أوكرانيا امتداد هوياتي لها من جهة أخرى.

إن ما يجب التأكيد عليه أن الحرب الروسية الأوكرانية لن تجد لها حلا إذا استمر الغرب في تقديم الدعم لأوكرانيا وبدلا من ذلك من الضروري البحث عن طريق ثان لحل الأزمة الدائرة بين الغرب والشرق؛ كأن يتوقف الدعم لأوكرانيا، والكف عن نهج تغريب أوكرانيا ودول البلطيق عامة وجعلها دولة محايدة لا هي إلى الناتو ولا هي لروسيا، والاعتراف الغربي بأهمية أوكرانيا الجيواستراتيجية بالنسبة للروس، وعدم دعم أي نظام معاد لروسيا، والتوقف عن توسيع كل من الناتو والاتحاد الأوروبي بالشكل الذي يهدد المصالح الروسية في المنطقة، بالإضافة إلى توقيف عملية الهندسة الاجتماعية لأوكرانيا بالمفهوم الغربي واحترام الأقليات بمن فيهم المتكلمين باللغة الروسية في أوكرانيا، ثم من الضروري أن يكون إشراك جميع الفاعلين الإقليميين في إعادة الإعمار، وكل ذلك حتى نتمكن من بناء مركب أمني إقليمي أكثر استقرار بالاعتراف إما بوجود قوة إقليمية مهيمنة أو من خلال التوافق في توصيف المخاوف الأمنية في المنطقة.

الخاتمة: إن ما يجب التأكيد عليه في هذا كله ومن منطلق التفسيرات المقدمة ضمن مقاربة مركب الأمن الإقليمي، نجد من الضروري التأكيد على مجموعة أفكار وهي أن هذه الحرب ما كانت لتكون لو لم يتم التعامل مع روسيا بوصفها قوة ضعيفة

في إقليمها، وأن عدم الاعتراف بالروس كقوة مهيمنة في إقليمها ضامنة لمجموعة التفاعلات قد جعل منها قوة ساعية للتأكيد على تواجدها بالقوة العسكرية، بالإضافة إلى المحاولات المتكررة في جعل الإقليم الاوراسي إقليما متعدد الأقطاب إما عن طريق توسيع الناتو أو توسيع الاتحاد الأوروبي بجعلهم أقطابا منافسة، وهو ما اعتبرته روسيا استفزازا لمصالحها الإستراتيجية ونفوذها في المنطقة، كما يجب التأكيد – حسب تفسيرات وتحليلات ميرشايمر- أن هذه الحرب لن تتوقف عند أوكرانيا بل قد تتعدي إلى دول البلطيق، وذلك بالنظر إلى محاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تغيير سلم القوة الدولي إما إقليميا أو عالميا، الأمر الذي يدفع روسيا إلى عدم قبول المساس بهراركية القوة في العلاقات الدولية، بل قد يؤدي ذلك إلى إعادة النظر حتى في هرمية القوة عالميا بمراجعة زعامة الغرب لهرم القوة مما سيفتح المجال لصدامات أخرى قد تجتاح أوروبا، وقد تكون في مناطق أخرى من العالم أو حتى دخول أطراف جديدة قد توسع دائرة الخلاف العالمي وتنذر بمواجهات عنيفة ومعقدة.

لذلك نصل إلى القول أن تفسير الحرب الروسية الأوكرانية من منظور مركبات الأمن الإقليمية كان ناتجا عن عدم الاعتراف بروسيا كقوة عالمية إما بكونها قوة معيارية وإما بكونها قوة مركزية في إقليمها، كما يجب التأكيد على أن المسائل المرتبطة بالأمن في إقليم ما يجب أن تعالج وفق المدخل الإقليمي لفهم أولا سلوك القوى المهيمنة في إقليمها وعلاقاتها مع محيطها الخارجي، وثانيا محاولة حصر أهم المخاوف والتهديدات والمخاطر الأمنية، ومن خلالها استنباط مدى التوافق والاختلاف بين القوى الفاعلة في الإقليم حولها، ومن تم تفسير واقع التفاعلات بينهم ومدى اتجاهها نحو مزيد من العنف أو الاتجاه نحو التهدئة والاستقرار، بمعنى اتخاذها كمؤشرات يمكن من خلالها قراءة وتفسير العلاقات بين القوى الفاعلة في الإقليم، بالإضافة إلى أن المركب الأمني الإقليمي سيكون على درجة عالية من الاستقرار إذا ما كانت التصورات بشأن المسائل الأمنية متوافقة والعكس صحيح إذا ما كانت المسائل الأمنية على اختلاف بين قوى الإقليم، وأن بناء التحالفات سيؤدي إلى تفكك المركبات الأمنية الإقليمية، خاصة إذا كان بناء هذه التحالفات مع قوى خارجية، أما أن تكون تحالفات فرعية عن الإقليم سيؤدي ذلك إلى مزيد من التماسك والاستقرار الأمني في المنطقة.

قائمة المراجع

1-Burak Sarıkaya , Evaluation of The Ukrainian Crisis Within The Context of Regional Security Complex Theory , Afro Eurasian Studies Journal Volume 6, Issue 1&2, Spring&Fall 2017 .

2- Barry Buzan and Ole Wæver, "Regions and Powers The Structure of International Security",(United States of America, Cambridge University Press, 2003),

3- Julius D. A. Reynolds, "An Empirical Application of Regional Security Complex Theory: The Securitization Discourse in China's Relations with Central Asia and Russia", Budapest, Hungary, Central European University,(4 June 2009),

4-Tamunopubo Big-Alabo, Russia-Ukraine Crisis and Regional Security, International Journal of Political Science (IJPS) Volume 8, Issue 1, 2022,

5- Buzan, Bary , (2003).Regional security complex theory in the post-cold war world.

https://www.researchgate.net/publication/304754313_Regional_Security_Complex_Theory_in_the_Post-Cold_War_World (05/04/2023)

6- Acharya, A. (2007). The emerging regional architecture of world politics. World Politics, 59,

https://www.researchgate.net/publication/231868677_The_Emerging_Regional_Architecture_of_World_Politics/link/5b8c1ea792851c1e124325ce/download (05/04/2023)

7- Mearsheimer, J. JWhy the Ukraine crisis is the West"s fault. *Foreign Affairs*.september/ october . (2014).